

استخدام أسلوب المشاركة العامة في رسم المستقبل الحضري لمدينة الجبايش

د. رشيد حميد ياسين السامرائي

كلية الهندسة - جامعة تكريت

د. حامد تركي هيكل

كلية الهندسة - جامعة صلاح الدين

الخلاصة

بدأ النقد منذ ستينات القرن الماضي يوجه للأساليب العقلانية في التخطيط والتصميم الحضري والعمارة. وانتقدت الحداثة على نطاق واسع، الأمر الذي أدى الى ظهور عمارة ما بعد الحداثة؛ وبرز أسلوب المشاركة العامة في تقرير مستقبل المستوطنات الحضرية. جاء هذا التغيير نتيجة المنهج الديمقراطي في التعامل مع متطلبات المجتمعات. وقد ساعد على بروز هذا الاسلوب انحراط الناس في التفكير لصياغة مستقبل مدنهم. وقد شاعت هذه الطريقة في المجتمعات التي تتمتع بقدر واسع من تقنيات المعلومات، حيث تستخدم هذه الوسائل كقنوات تواصل بين أصحاب الشأن والمخططين لانجاز ممارسات المشاركة العامة.

من ناحية أخرى لازالت الاساليب المتبعة في تقرير مستقبل البيئة الحضرية في العراق تتبع الأساليب المركزية، حيث يبرر ذلك بأن مثل تلك المشاركة العامة تتطلب وجود وسائل الاتصال وامكانية استخدامها من قبل الناس. ومن هنا برزت مشكلة البحث المتمثلة بعدم التأكد من امكانية نجاح اسلوب المشاركة العامة في الوصول الى قرارات على الصعيد الحضري في حال تطبيقها في مستوطنات حضرية وريفية عراقية بسيطة. وقد افترض البحث أن أسلوب المشاركة العامة في المجال الحضري يمكن أن ينجح في حال تطبيقه ضمن مستوطنات حضرية وريفية عراقية بسيطة.

تم اختيار مدينة الجبايش كحالة دراسية ملائمة لاختبار فرضية البحث وذلك لعدة أسباب أهمها كونها مدينة صغيرة شبيهة بقرية تضم مجتمعا بسيطا.

طبق أسلوب المشاركة العامة عن طريق ورشة عمل نوقشت خلالها القضايا ذات الصلة، وقد خرجت الورشة بنتائج مهمة أستخدمت بشكل ناجح في وضع خطة حضرية متكاملة لمستقبل المدينة نابعة من قرارات الناس أنفسهم. وقد أثبت التجربة أنه بالإمكان تطبيق هذا الأسلوب في مجتمعات بسيطة.

الكلمات الدالة:

المشاركة العامة، التخطيط الحضري، تنمية المكان، ورشة عمل.

The Application of Public Participation Method in Forming the Urban Future for Alchipayish City

Abstract:

Since the sixteenths of the previous century the criticizing started to face the rational methods in urban planning, urban design and architecture. Modernism had been criticized on large scale, so that the architecture of post-modern emerged; and the public participation appeared in deciding urban settlements future. This change was due to democratic methodology in dealing with societies requirements. What led to this methodology was the people tend to think of their cities future. This methodology

exposed among the societies of wide sum of information's techniques, where these tools could be used as communication channels between all discipliners and planners to achieve the public participation steps.

On other side, the current methods in deciding the urban environment in Iraq still follow the centralization method, explaining this case that this public participation demands the existing of communication tools and the capability of people to use them. Here, the research problem emerged as a uncertainty of success possibility of implementing the public participation to achieve decisions in urban field, incase applied on simple Iraqi rural and urban settlements.

Alchipayish City has been chosen as a study case matching research hypotheses test due to many reasons, the most important one is its being small city, like a village contains a simple society.

The public participation applied by a workshop, by which many discipline issues discussed, deducting important results, used successfully in forming comprehensive urban plan for the city future, out of people decisions themselves. This experiment proved that it is possible to apply this methodology on simple societies.

Keywords:

Public Participation, Urban Planning, Spatial Development, Workshop.

مقدمة

استمراريته الآن، رغم أن القوانين المعمول بها تتضمن أشارات بسيطة لمشاركة عامة بمستويات واطئة جدا كما أشارت المادة (44) من قانون ادارة البلديات رقم 165 لسنة 1964 المعدل^[2]. وبدلا من ذلك فان البدء بتطبيق الاساليب اللامركزية ومنهج المشاركة في اتخاذ القرار واستشارة السكان المحليين فيما يتعلق بمستقبل مدنهم بات يكتسب أهمية كبيرة. يمكن اعتبار هذه الممارسة مدخلا لأساليب التنمية المكانية وإعداد مخططات المدن في العراق باعتبارها احدى التجارب الرائدة في هذا المجال لمواكبة التطورات التي تجري في العالم، وتحسين الممارسات التخطيطية العراقية وتحديثها. إن تجربة التخطيط في العراق تعكس نواقص وسلبيات لا بد من تجاوزها. وليست الرغبة في ادخال مناهج وسياسات التخطيط وبناء الاستراتيجيات مجرد نزعة لمواكبة العصر، ولكنها في الواقع محاولة لتفادي النواقص والهفوات. ذلك لأن أغلب المخططات الخاصة بالمدن العراقية كانت سابقا قد اعدت دون الالتفات كثيرا لرغبات

تتبع الممارسات التخطيطية في العالم اليوم مناهج وستراتيجيات متطورة تم تطويرها في عدد من الدول وتم تحديثها واغنائها من خلال التجارب العملية، وقد أثبتت هذه الممارسات فاعليتها وجدواها. وتقوم هذه الممارسات على جملة من المرتكزات؛ أهمها مشاركة اصحاب الشأن، وهم السكان أنفسهم، كونهم اصحاب المصلحة الحقيقية والمباشرة في أي عمل تخطيطي للمدينة. ان التوصل لرؤية حضرية مشتركة واضحة للجميع تضمن أعلى مستويات مشاركة القطاعين العام والخاص ضمن مراحل التنفيذ المختلفة، وهو ما يضمن بدوره النجاح في الوصول الى الاهداف. ان الخطة الجيدة هي تلك التي تمثل الرغبات الجمعية للمجتمع. (Eric Damian Kelly and Barbara Becker, 2000)^[1]

ان الممارسة التخطيطية العراقية بحاجة ماسة الآن وقبل اي وقت لمواكبة هذه التطورات المعاصرة. ان الاسلوب القديم في التخطيط، والذي كان ينسجم مع النهج المركزي في الادارة الحضرية، ليس له ما يبرر

• انها وسيلة للدفاع عن مصالح الجماعات والإفراد، وهي اداة لإشباع رغباتهم التي غالبا ما تكون مهمة ومهمين عليها من قبل بيروقراطية المؤسسات الكبيرة.

أثبتت التجربة في مجال المشاركة المجتمعية أن المصدر الأساسي لرضا المستعمل (الزبون) ليس الدرجة التي اشبعت بها حاجاته، بل شعوره بان حاجاته قد أخذت بنظر الاعتبار وأثرت في القرار. (Steiner, Frederick and Kent Butler, 2007)^[3]

وإن نجاح أي برنامج تخطيطي يعتمد بالأساس على تعاون ومساعدة مالكي الأرض والسكان. (James, Q, Wilson. 1966)^[4]

لقد كان للتخطيط، حتى ذلك الذي لا يولي أهمية كبيرة لدور المشاركة العامة، دور في تنشيط المشاركة الشعبية في أنشطة الحكم المحلي، كونه يوفر فرصا للمواطنين للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم، والاسهام في تشكيل السياسة العامة المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي. (أحمد خالد علام، 1983)^[5]

مستويات المشاركة

للمشاركة العامة درجات ومستويات هي:

- الاهتمام: ويقصد بها اكتشاف أو اعادة اكتشاف واقع الوضع المعطى.
- الادراك: وهي دور أعلى من السابق ويتضمن فهم الوضع بتشعباته العمرانية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية.
- اتخاذ القرار.

3 التنفيذ: حيث تقف العديد من عمليات التخطيط المبنية على أساس المجتمع عند حدود اتخاذ القرار. وهو ما ينطوي على تأثيرات ضارة على المشروع، ذلك كونها تنهي دور الناس في هذه الحدود، في حين ان الاجابة على تساؤلات مثل: كيف وأين

السكان، وبعيدا عن مبدأ المشاركة. وقد لا يكون من الخطأ القول أن أغلب الممارسات التخطيطية الراهنة للأسف تخلو من المشاركة العامة.

دور المشاركة العامة

المشاركة العامة هي اشراك الناس في خلق وإدارة بيئاتهم المبنية والطبيعية. وتكمن قوة المشاركة العامة في كونها تتجاوز الحدود والثقافات المهنية التقليدية التي كانت تحتكر صناعة القرار. تؤسس المشاركة المجتمعية على مبدأ بسيط وهو أن البيئات المبنية والطبيعية تعمل أفضل فيما لو نشط المواطنون وأشركوا في خلقها وإدارتها عوضا عن أن يكونوا زبائن او مستهلكين مغيبين. (Steiner, Frederick and Kent Butler, 2007)^[3]

الاهداف العامة للمشاركة العامة

- تهدف المشاركة العامة لإشراك المواطنين في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات، وكننتيجة لذلك فهي تجعل من عملية التخطيط فاعلة ضمن الأنظمة الموجودة في بحثها عن الحلول للمشاكل.
- تمنح المواطنين صوتا في التخطيط واتخاذ القرار من أجل تحسين الخطط والقرارات وتزويد الخدمات، وفوق ذلك كله تحسين نوعية البيئة.
- تعزز الحس الجمعي عن طريق جمع الناس الذين لديهم أهداف مشتركة.

خصائص المشاركة العامة

- لزوم كون المشاركة جيدة.
- انها مصدر للحكمة والمعرفة بخصوص الأوضاع المحلية والحاجات والمواقف، وبهذا فهي تحسن فاعلية اتخاذ القرار.
- تمثل توجه جمعي وشامل يمكن من خلالها للحاجات الانسانية الاساسية ان تشبع، ولقيم المستعمل ان تعكس.

- اختيار الطريقة المناسبة لتحقيق الغايات المحددة.
 - تنفيذ الأنشطة المختارة للمشاركة.
 - تقويم الطرق المنفذة لمعرفة الى أي مدى تم تحقيق الأهداف والغايات. (Steiner, Frederick and Kent Butler, 2007)^[3]
- كما أن هناك فرصة لأشراك العامة في كل مرحلة من مراحل التخطيط الحضري (تحديد الاتجاهات، تحديد الفرص، تحديد القضايا، تحديد الأهداف ومن ثم صياغة الرؤية). كما أن آليات مختلفة في عملية المشاركة العامة مثل الاصغاء، الاجتماع العام، الاجتماعات مع جماعات أصحاب الشأن، مقابلة الأشخاص المهمين، الاجتماع بالنخب، اجراء المسح، عرض المحاكاة وتطوير السيناريوهات، ومن ثم طريقة البطاقات. (James, Q, Wilson, 1966)^[4]

المشكلة البحثية

ارتبط أسلوب المشاركة العامة بالدول المتقدمة ذات النهج الديمقراطي، حيث يتمتع المواطنون بدرجة عالية من الوعي نتيجة الممارسة الديمقراطية المستمرة. فضلا عن أن هذه المشاركة تتم عبر وسائل اتصالات متطورة وتستخدم شبكة الأنترنت. وفي الوقت الحاضر تشكل بعض الأوساط ذات العلاقة بالشأن الحضري في العراق بامكانية استخدام أسلوب المشاركة العامة كوسيلة لاتخاذ القرارات الحضرية في مجتمعات بسيطة.

لذلك فان المشكلة يمكن صياغتها كما يلي: عدم التأكد من امكانية نجاح أسلوب المشاركة العامة في التوصل الى قرارات على الصعيد الحضري في حال تطبيقها في مستوطنات حضرية بسيطة.

فرضية البحث

ومتى ومن يقوم بذلك، ستكون مفيدة فيما لو أضيفت الى التساؤلات السابقة، والتي تدور حول ما الذي يرغب به الناس وكيف ستبدو البيئة. ان الناس يجب ان يبقوا على صلة، ليروا كيف ستكون النتائج، أي يجب ان يشارك اصحاب الخبرة بالتنفيذ في مرحلة تنفيذ الخطة

وقد بين بعض الباحثين أن هناك درجات للمشاركة تم توضيحها بنموذج سلم المشاركة، المبين بالشكل رقم (1)، والذي يبين أن للمشاركة درجات تتفاوت بين الرمزية كحد أدنى، واعطاء السيطرة الكاملة للمواطنين كحد أعلى. وبين باحثون آخرون طرقا مختلفة للمشاركة تتراوح بين أخذ تواقيع المشاركين بعد الاجتماع معهم، كما حصل ذلك في بداية السبعينات من القرن الماضي، الى مستويات أكثر مسؤولية، كما هو الحال في الوقت الحاضر حيث بلغت المشاركة مستوى (التمثيل الحقيقي) (Eric Damian Kelly and Barbra Becker, 2000)^[1]

تحديد أهداف وغايات المشاركة العامة

يجب توضيح الهدف من المشاركة، هل هي لتوليد الافكار، تحديد المواقف، نشر المعلومات، حل التناقضات، قياس الآراء أو خلق تجمع للتعبير عن شعور عام؟ وبشكل عام فان هناك خطوات مطلوب اتخاذها لضمان مشاركة عامة ناجحة وهي:

- تحديد الأفراد والجماعات التي يجب اشراكها في الممارسة.
- اتخاذ القرار بخصوص في أي مرحلة من مراحل العملية التخطيطية يجب اشراك المشاركين.
- فرز غايات المشاركة بالعلاقة مع المشاركين الذين سيتم اشراكهم.
- تحديد بدائل طرق المشاركة ومدى ملائمتها والموارد المتاحة.

المدينة وحاجاتها الاساسية من اجل ان يعكس المخطط رغباتهم وحاجاتهم وتصوراتهم من منطلق ان الناس هم افضل من الخبراء في التخطيط لواقعهم.

• تجميع أصحاب الشأن من كافة القطاعات، ذلك لأن المدينة وبالتالي مخططها هو انعكاس لرغبات ومتطلبات وحاجات قطاعات مختلفة لا يمكن الا ان يتم التوصل، بطريقة التفاوض المباشر، الى صيغ متفق عليها من قبل الجميع، يتم تبنيها من قبل الجميع.

- أن تكون المناقشات مفهومة للجميع.
- أن يشترك فيها ممثلون عن الجميع، فضلا عن أولئك الذين لديهم المعلومات والخبرات والأفكار العملية.
- أن تتخذ من الاطار الاجتماعي المتعارف عليه، وهو المضيف العربي مكانا لاجرائها.

البرنامج الزمني للورشة

استمرت الممارسة ليومين، تضمن كل يوم جلستين صباحية ومساءلية. خصصت الجلسة الصباحية لليوم الأول للافتتاح والعرض العام، أما الجلسة المسائية فقد تم فيها ابراز القضايا العامة. أما الجلسة الصباحية لليوم الثاني فقد تم فيها مناقشة القضايا والاتفاق على النتائج، فيما استثمرت الجلسة المسائية لصياغة النتائج والاعلاق.

مكان الدراسة

قاعة المجلس البلدي لمدينة الجبايش وأحد المضاف في المدينة.

تاريخ الدراسة

يومي 18-19 من شهر تشرين الأول 2006.

آليات المشاركة

ومن هذه المشكلة البحثية تم صياغة فرضية مفادها: ان أسلوب المشاركة العامة في مجال التخطيط والتصميم الحضريين يمكن أن تنجح في حال تطبيقها ضمن مستوطنات حضرية بسيطة. ولغرض اختبار فرضية البحث فقد تم تصميم اسلوب لمشاركة مواطنين من مدينة الجبايش الواقعة ضمن محافظة ذي قار من أجل اتخاذ قرارات تخطيطية وتصميمية تخص مدينتهم.

مشاركة المواطنين بتخطيط مدينة الجبايش

تهدف آلية استطلاع آراء أصحاب الشأن في مدينة الجبايش للوصول الى حلول متفق عليها نابعة من السكان أنفسهم، عبر ممثليهم الاجتماعيين والاداريين والمنظمات المحلية والمواطنين، من أجل التوصل إلى فهم مشترك بخصوص واقع ومستقبل المدينة، عن طريق إشراك أصحاب الشأن بنقاشات حول مستقبل وحاجات مدينتهم ومن ثم المشاركة في اتخاذ القرار.

وبصورة تفصيلية تهدف هذه الممارسة لما يلي:

- التعريف بالقضايا العامة وتحديد اهتمامات الناس من سكان مدينة الجبايش فيما له صلة بواقع ومستقبل مدينتهم. لضمان ان يكون التصميم الاساسي المزمع إعداده استجابة لتلك القضايا وانعكاس لتلك الاهتمامات.
- تحقيق تعاون جميع فئات أصحاب الشأن لتحديد حاجات المدينة وأولوياتها.
- التوصل لبناء رؤية حضرية مشتركة لمستقبل المدينة يشترك في بنائها جميع القطاعات الشعبية، (منظمات المجتمع المدني)، والادارية العاملة في المدينة، وبما ينسجم مع أسلوب الإدارة اللامركزية. وقد حرص البحث على أن تحقق هذه الممارسة العملية ما يلي:
- ضمان المشاركة الفعالة لمختلف فئات أصحاب الشأن وتحفيز رؤاهم لرسم صورة عن واقع ومستقبل

الحاضر شريطا طوليا محصورا بين نهر الفرات من الجنوب، وطريق ناصرية مدينة السابق الذكر من الشمال. لاحظ الشكل رقم (2). تتخلل هذا الشريط مجموعة من القنوات المائية التي تربط نهر الفرات بالأهوار الواقعة الى الشمال من المدينة.

يقع مركز المدينة في وسطها تقريبا، ويضم أبنية حكومية متفرقة، كما يضم سوق المدينة الذي يقع بمحاذاة الطريق العام في الوقت الحاضر. أغلب الدور المبنية في الجبايش هي عبارة عن أكواخ بسيطة، رغم ان هناك دورا مبنية من مواد ثابتة، ويلاحظ المشاهد ان هناك عدد من الدور المهدامة.

كانت الجبايش عبارة عن مجموعة من الجزر العائمة تطفو على الماء ويستخدم الناس الزوارق والمشاحيف كواسطة نقل وحيدة. لاحظ الشكل رقم (4)، وكانت تلك الجزر تُنشأ بطريقة تكديس القصب والطين لتكون قاعدة لبناء البيت الذي كان من القصب طبعاً. وتسمى هذه الجزيرة الاصطناعية جباشة، وجمعها جبايش. وقد وصف الدكتور شاعر مصطفى سليم بأطروته الموسومة (الجبايش - دراسة انثروبولوجية، 1955)^[7] الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان وصفا مفصلاً. لقد عانت مدينة الجبايش من تشوه العلاقة المتكاملة مع البيئة الأهوارية بشكل مؤسف من خلال الظواهر التالية:

- تغير النسيج الحضري من جزر عائمة على الماء، تفصلها قنوات مائية تستخدم الزوارق فيها كواسطة نقل، الى تجمع حضري شائع متكون من ابنية تفصلها ازقة وشوارع تستخدم السيارات كوسائط للنقل.

- تغير المركز التجاري من ضفة نهر الفرات في الجهة الجنوبية، حيث كانت الزوارق تنقل البضائع من والى المدينة، الى الشارع العام الذي يربط الناصرية بالقرنة في الجهة الشمالية.

طلب من المشاركين التوزيع على عدد من مجاميع العمل، وقد طلب منهم أن تكون المجموعات متقاربة العدد قدر الإمكان، فضلا عن ضرورة أن يكون العدد فرديا. كما ان المجاميع كانت متخصصة، مثال ذلك مجموعة لأعضاء المجلس، ومجموعة لممثلي منظمات المجتمع المدني وهكذا.

وفي ضوء ذلك تم تقسيم المشاركين إلى 11 مجموعة عمل، كل مجموعة تتكون من 5-7 أعضاء، وقد تم تدوين أسماء المشاركين.

أسباب اختيار مدينة الجبايش

تم اختيار مدينة الجبايش لاختبار فرضية البحث للأسباب التالية:

- كونها مدينة صغيرة شبيهة بقرية تضم مجتمع بسيط يوفر بيئة اجتماعية وثقافية تصلح لاختبار فرضية البحث.

ان هذه المدينة قد تعرضت للكثير من المشاكل، تتوفر حاليا فرصة وحاجة لاعداد تصميم أساسي لها، وفي عام 2006 توفرت للباحثين فرصة الاسهام لتوفير معلومات مسحية لتكون متوفرة لدى شركة أجنبية، كانت مكلفة باعداد التصميم الأساسي للمدينة، بكل ما يتضمنه من اتخاذ قرارات شاملة ومتعددة لها علاقة بالأرض والسكان. (John M, Levy, 2003)^[6]. وهكذا فقد عدت هذه المناسبة فرصة جيدة لاختبار فرضية البحث.

- تمتاز مدينة الجبايش بوضع بيئي حساس للغاية من حيث تاريخها المتميز، ووقوعها في قلب الاهوار، تلك البيئة ذات السمات الخاصة.

نبذة عن مدينة الجبايش

تقع مدينة الجبايش على الضفة الشمالية من نهر الفرات في موقع يقع في منتصف المسافة تقريبا على الطريق الواصل بين مدينة الناصرية في محافظة ذي قار، ومدينة المدينة في محافظة البصرة. وتشغل رقعتها الحضرية في الوقت

هل يفضل السكان أن تكون مدينتهم مركزا حضريا كبيرا يخدم محيطها؟ وما هي مقومات ذلك؟ وما هي الآراء التي تعترض على مثل هذا التوجه ان كان هناك ثمة معارضة؟

ومن الضروري أيضا التعرف على ماهية هذا الموقع المركزي الذي يمكن للجبايش ان تحتله وسط محيطها، وما اذا كان السكان يفضلون لها وظيفة خدمية أم صناعية أم تجارية أم ثقافية، وما هو تصور السكان بخصوص المواقع والأمكنة التي يفضلون اقامة مثل تلك الابنية عليها، وبشكل لا يؤثر على المدينة بل يدعم هيكلها الحضري؛ وهل أن للسكان رأيا في معدلات نمو مدينتهم ايضا.

المحور الثاني: شكل التوسع

إن نمو المدينة أمر لا بد منه بسبب النمو السكاني والنمو الاقتصادي، بيد ان توجيه هذا النمو وتسقيطه على الأرض هو المسألة المهمة التي يجب التوقف عندها. لقد قررت تصاميم أساسية كثيرة أشكالا مختلفة من سياسات توجيه النمو للمدن، وأحيانا كانت هذه السياسات مثار جدل وعرضة للنقد من قبل الناس، لما لها من تأثيرات سلبية على مصالح ورؤى البعض. كما إن أشكالا من النمو تعتبر مرغوبا فيها من قبل سكان مدن، في الوقت التي تعتبر مرفوضة من قبل آخرين.

وتتضمن أشكال النمو أحيانا زيادة الكثافات والتوسع العمودي فيما تتضمن سياسات أخرى نموا أفقيا. من الملاحظ أن الجبايش تتكون من عدد من الجزر (إن صح التعبير) من خلال أحاطتها بالفرات والهور والأنهار التي تربط بينهما. بيد أن الكثافات في هذه الجزر غالبا ما تكون قليلة، تاركة مساحات كثيرة فارغة. من المهم التعرف على الكيفية المثلى للتعامل مع هذه الفراغات.

لقد أستثمر البحث هذه القضية للتعرف على آراء الناس بخصوص توجيه نمو مدينتهم المستقبلي، وما

• تغير الشكل النمطي التقليدي لعمارة الأبنية المعتمد اساسا على القصب، الى اشكال شائعة من البناء باستخدام البلوك والكونكريت.

• تغير اقتصاديات المدينة وبدء اضمحلال الصناعات الشعبية، وخاصة صناعة حصر القصب، الى مهن شائعة في اغلب التجمعات السكانية العراقية.

• انتفاء الصفة السياحية للمدينة، والتي كانت سمة من سمات المدينة في سبعينيات القرن الماضي، ومصدر من مصادر الدخل فيها بعد التغيرات التي رافقت الحرب والتجفيف.

لقد توسعت مدن كثيرة في العراق من دون أن تولي أهمية خاصة لامكانيات المكان الطبيعية، الأمر الذي أفقدها الكثير من الجوانب البيئية والمعمارية والجمالية. ان التكامل مع البيئة واستثمار امكانياتها وتعزيز تلك الامكانات في المشهد الحضري للمدينة سيكون مطلبا ضروريا لتحقيق التكامل والانسجام مع الطبيعة والذي سيؤدي الى خلق الخصوصية.

القضايا المهمة

من خلال الحوار مع سكان المدينة على مدى شهر كامل، اذ أقام أحد معدي هذا البحث في الجبايش، برزت مجموعة من المحاور أو القضايا التي وجدت أنها مهمة، أي انه من الضروري التوصل الى 8 اجابات مقنعة ومتفق عليها بخصوصها، كخطوة أولية لرسم مستقبل مدينة الجبايش. والمهم في هذا السياق هل سيستطيع سكان مدينة بسيطة كالجبايش ان يكونوا موافق وأن يبلوروا رؤى يمكن استثمارها لاحقا لرسم مستقبل المدينة.

أمكن حصر القضايا المهمة ابتداءا إلى تسعة قضايا رئيسية، تم تبويبها في محاور وكما يلي:

المحور الاول: مستقبل المدينة بالعلاقة مع

محيطها

مظاهر علاقة المدينة بالنهر كمشهد حضري متفرد من جهة، وانتفاعا بإمكانية اقتصادية من إمكانيات المكان من جهة أخرى.

إن تحول الكثير من المدن العراقية من شكلها المرتبط بالنقل المائي إلى الشكل الاعتيادي للمدن، حيث تسيطر على مشهدها الحضري شبكة النقل البري وتخترقها العديد من طرق السيارات، يعتبر أمرا واقعا بسبب شيوع استخدام السيارات. بيد أنه في الوقت نفسه يعد خسارة كبيرة للخصوصية المكانية، فضلا عن أنه هدر بإمكانية نقل منخفضة الكلفة وكفاءة.

وهنا لابد من الاعتراف بأن عودة كثيفة إلى استخدام الزوارق لن تكون واقعية، بيد أن خلق نشاطات اقتصادية معينة من شأنها ان تعيد الحيوية لعلاقة المدينة بالنهر مرة أخرى. كما ان علاقة جديدة قوية بالفرات يمكن ان تخلق من خلال توقيع بعض الاستعمالات على ضفة النهر. وكل هذه التساؤلات والإجابات عنها من شأنها أن ترسم المستقبل الحضري للمدينة، وتمثل جزءا مهما من ستراتيجية تنمية المكان.

بيد أن رأي السكان يعتبر ضروريا هنا مرة أخرى: هل يفضلون ذلك؟ هل هم على استعداد للقيام بتنفيذ مثل هذه الفعاليات؟ وهل هم على استعداد للقيام بتسوية مشكلة الملكيات تمهيدا لتهيئة هذه المواقع لإنشاء مثل هذه المشاريع؟ فقد أصبحت ضفة النهر في الوقت الحاضر، بفعل انتقال الفعاليات العامة الى الشارع العام، مكانا شبه خاص. هل يفضل السكان جعله مكانا عاما على طول الشريط؟ أم انهم على استعداد لتقبل فعاليات عامة في نقاط محددة؟ اين يمكن ان تكون هذه النقاط المحددة؟ هل هي على مصبات الانهار الفرعية؟ ام بين الانهار؟ ام في المركز فقط؟ وما هي إمكانيات تنشيط النقل النهري بين الجبايش وبين المدن الأخرى الواقعة على

إذا كانوا يفضلون التوسع شمالا أو غربا أو شرقا أو جنوبا. هل يفضلون أن تتوسع الجبايش بمحاذاة نهر الفرات، أم تمتد باتجاه الهور، أم أنهم يعتقدون انه من الممكن أو المفضل أن تتوسع المدينة على الضفة الأخرى من نهر الفرات. هل سيؤثر توسع المدينة باتجاه الشمال سلبا على علاقة المدينة بالهور؟ هل أن من شأن مثل هذا التوسع أن يخلق حاجزا بين الهور والمدينة الموجوده حاليا؟

وهل يفضل السكان التوسع الشريطي لمدينتهم بمحاذاة نهر الفرات مع الحفاظ على معدل العرض الحالي؟ وهل تتيح العلاقات العشائرية والاجتماعية مثل هذا التوسع؟

المحور الثالث: العلاقة مع البيئة الطبيعية المجاورة

هل يفضل السكان ان تفتح مدينتهم على الهور بصورة مباشرة عبر الانهار الموجودة حاليا؟ وما هو الشكل الذي يفضله السكان بخصوص علاقة مدينتهم بالفرات؟ فقد كانت المدينة سابقا تتخذ من ضفة الفرات موقعا لها منذ أن كانت جزرا منفصلة؛ بيد أن هيكلا عمرانيا من اليابسة قد تكون في مراحل لاحقة، يمتد على ضفة الفرات ويتخذ من الفرات طريقا للمواصلات يربط بين المدينة ومحيطها؛ لذلك فقد تركزت الأنشطة التجارية على ضفة نهر الفرات. وللسبب عينه فقد نشأت أرقة شبه عمودية على مسار الفرات، لتكون طرق سابلة تسهل عملية نقل المواد من ضفة النهر الى عمق التجمع الحضري. وفي مرحلة لاحقة، وبسبب التزايد في استخدام السيارة، فقد استدارت المدينة لتعطي ظهرها الى الفرات ولتفتح باتجاه الشارع العام الذي يربط قضاء المدينة في محافظة البصرة بالناصرية. وعلى نفس المنوال فقد تركزت الفعاليات التجارية قريبا من هذا الطريق العام.

وارتباطا بموضوعه العلاقة الحيوية مع البيئة المجاورة تندرج قضية النقل المائي كونه مظهرا من

السياحية التي يمكن توطئتها في هذه المدينة ويمكنها ان تنتعش وتحوز على رضا السكان.

المحور السادس: تنمية المناطق الفقيرة

من الملاحظ أن مدينة الجبايش تضم عددا من الأحياء الفقيرة عمرانيا، وهناك نوعان من هذه الأحياء الفقيرة: النوع الأول، يمثل تلك الأحياء القديمة والتي تعرضت للترحيل والهدم وشهدت مؤخرا عودة السكان إليها وسكانهم في مناطقهم، في الوقت الذي لم يحصلوا على دعم كاف لتحسين الواقع المعيشي لهم. أما النوع الثاني، فيمثل تلك الأحياء الجديدة التي نشأت مؤخرا، وهي عبارة عن تجمعات من الأكواخ الفقيرة، حيث ينعهد أي نوع من أنواع خدمات البنية التحتية. ان التصميم الأساسي للمدينة لا بد له من معالجة هذه القضية بالتشاور مع السكان أنفسهم حول مستقبل هذه الأحياء والكيفية الملائمة لتطويرها وما تحتاج إليه، والمقترحات لتطوير هذه المناطق.

المحور السابع: موقع الخدمات العامة

سيكون من المهم جدا في هذه المرحلة التعرف على آراء السكان بخصوص المواقع التي يفضلونها لاقامة مشاريع الخدمات العامة. وغالبا ما تفضل الدوائر المختلفة المسؤولة عن اقامة مشاريع المرافق الخدمية توقيعها في مواقع تكون ملكية الأرض فيها للدولة، وذلك لتجنب الوقوع في مشاكل استملاك الأراضي وما يتضمنه ذلك من تأخير في تنفيذ هذه المشاريع، فضلا عما يتضمنه من زيادة في الكلف. بيد أن مثل هذا التوجه قد لا يكون نافعا للسكان، ذلك لأن الغرض من أقامة مثل هذه المشاريع يجب أن يكون خدمة السكان بأفضل مستوى ملائم، لا أن تنفذ في موقع ملائم من حيث الكلفة ثم بعد ذلك يعاني السكان من جراء التردد على هذه المواقع غير المناسبة والبعيدة.

الفرات؟ وما هي الأفكار التي يمكن أن تبرز حول هذا الموضوع؟

المحور الرابع: الصناعات

ما هي الموارد الطبيعية والمقومات للمشاريع الصناعية؟ وما هو رأي السكان بذلك. ان انشاء صناعة تعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة سيحقق التكامل مع الموقع وتنوع مصادر الدخل. ان تنمية الصناعات بالتوافق مع إمكانيات المكان هو ضمانة لتحقيق تنمية مستدامة. ما هي الصناعات التي يفضل السكان قيامها في المدينة وأين يفضل السكان توقيع تلك الصناعات؟ وما هي المخاطر التي يتوقعونها في حالة اقامة مثل هذه المشاريع؟ سواء على البيئة او على السكان؟

المحور الخامس: السياحة

من المعروف لدى الجميع ان الجبايش كانت لعقود مضت تتميز بنشاط سياحي فريد من نوعه نسبة الى غيرها من مدن الجنوب؛ فقد دأب الكثير من العراقيين زيارتها والتمتع بطبيعتها الاهوارية الخلابية، ويساعد على ذلك الطبيعة المضيافة لأهلها والاريجية التي يتمتعون بها. إن هذا النشاط السياحي يمكن ان يستثمر لتحقيق دخل اضافي للمدينة، وخلق الكثير من فرص العمل. وبالرغم من إن هذا النشاط سابقا لم يتمخض عنه اقامة منشآت سياحية، الا ان هذا النشاط يمكن ان يطور في المستقبل ليتخذ اشكالا جديدة.

هل يفضل سكان المدينة في الوقت الحاضر تطوير هذا النشاط وتحويله الى مصدر مهم من مصادر الدخل؟

وما هو الشكل الذي يفضله السكان لهذا النشاط؟ هل سيتم تخصيص اراضي وحجز مواقع لفنادق أم موتيلات؟ وهل يفضل السكان ان تكون هذه المواقع ضمن المدينة او خارجها، وما هي الأنشطة

نتائج الدراسة

مستقبل المدينة من ناحية العلاقة بمحيطها:

وافق جميع المشاركين على ضرورة أن تكون الجبايش مركزا لمحيطها. وأيد المشاركون أن أهمية الجبايش تأتي من كونها مدينة أهوارية بالدرجة الأساس. أما عن الوظيفة المهيمنة التي يمكن أن تقوم بها الجبايش باعتبارها مركزا، فلم يتمكن المشاركون على وجه الدقة من تحديد طبيعة أو وظيفة معينة. ويعتقد الباحثان إن ذلك صحيح إلى حد ما؛ فعندما تكون الجبايش مركزا للمنطقة المحيطة بها فإن السكان يتوقعون أن يجدوا كل أنواع الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية التي يتوقعونها في هذه المدينة. وتكتسب هذه الرؤية مصداقية إذا ما عرفنا أن هناك نقصا في كل هذه الخدمات من جهة، ومن جهة أخرى فإن المراكز المهمة في العراق كالبصرة وبغداد تعتبر مراكز كبيرة لتقديم كافة أنواع الخدمات من دون تحديد أو تخصص.

أما بخصوص اختيار مواقع محددة لتلك الأبنية، التي ستخدم المنطقة المحيطة باعتبارها خدمات مركزية، فلم يبد المشاركون تحفظا بصدد ذلك، ولكنهم فضلوا أن تقام حيثما توفرت المواقع المناسبة، سواء كان ذلك ضمن المنطقة المبنية حاليا، أو ضمن مناطق التوسع؛ مع استبعاد إقامة مثل هذه الأبنية ضمن مركز المدينة المكتظ حاليا، وذلك تجنباً للمزيد من الازدحام المروري؛ ولم يتصور المشاركون إمكانية إقامة مثل هذه الأبنية والمشاريع خارج المدينة.

لقد نوقشت كل الخيارات والاحتمالات الممكنة، بما في ذلك فكرة إقامة مشاريع خارج الكتلة الحضرية للمدينة؛ ولهذا الاحتمال ما يبرره، فإذا ما تصورنا أن السكان يميلون إلى جعل مدينتهم مركزا حضريا لخدمة المناطق المحيطة، في الوقت الذي يودون فيه

ثم إن تقرير موقع هذه الخدمات هو مؤشر محسوس لتوجيه شكل النمو والشكل العمراني للمدينة؛ فقد يكون من الصعب على المشاركين الحوار بخصوص الشكل العمراني الذي يفضلونه لمدينتهم، في الوقت الذي سيكون من السهل عليهم تقرير المواقع التي يفضلونها للخدمات العامة، وهو ما يمثل رؤية حول مستقبل الشكل الحضري للمدينة.

المحور الثامن: الملكية

إن التصميم الاساسي لمدينة هو مخطط لتوجيه عملية التنمية مكائيا، ومن هنا فإن بحث ظروف وملايسات المكان فيما يتعلق بالملكية يعتبر ركنا أساسيا في عملية التخطيط الحضري.

لقد تعثرت كثير من الخطط بسبب مشاكل ومعوقات تتعلق بالملكية، ومن المتوقع أن تواجه عملية التنمية بالجبايش مشاكل ومعوقات من هذا النوع، سيما وأن الأرض كانت زراعية، وهي مثقلة بحقوق أطراف متعددين. ومن هنا فقد لزم الأمر بحث هذه القضية في محاولة للتوصل الى التزام جماعي حولها لتيسير عملية التنفيذ. كما أنه من المفيد التعرف على المواقع التي لا يمكن البت بموضوع استغلالها في الوقت الحاضر، كي يتبنى التصميم الاساسي المزمع أقراره استعمالات أرض ملائمة لها.

المحور التاسع: العوارض الطبيعية (السداد)

تم في هذه الورشة بحث موضوع السداد التي تحيط بالمدينة، والتي تشكل حاجزا فيزيائيا يقلل ارتباطها البصري العضوي بمحيطها المائي. إن سدة، كتلك التي تقع على ضفة الفرات، تحول دون التفاعل الايجابي بين المدينة والفرات. إن هذه السداد مهمة لحماية المدينة من خطر الفيضان، إلا ان السكان كانوا يودون مناقشة هذه القضية للتوصل الى رأي أو حل وسط، ربما يخدم المدينة ويعزز علاقتها بالمسطحات المائية من جهة، وفي الوقت نفسه يوفر لها حماية من خطر الفيضان.

مسألة ما إذا كان من الضروري إعادة أعمار المناطق المجففة من هور الحمار، ومقدار الجزء الذي يمكن الاحتفاظ به مجففا لإغراض الزراعة أو السكن، وأبعاد السدة التي يمكن أن تضمن ذلك. وبخصوص التوسع باتجاه الشمال، فإن ما يمكن أن يسببه من خلق حاجز بين المدينة وبين الهور، لم يبد المشاركون أي تحفظ، معربين عن ثقتهم بأن العلاقة بين المدينة والأهوار ستبقى قائمة طالما بقيت انهار ومسالك يمكن للسكان من خلالها قيادة زوارقهم إلى الهور، وهم بذلك يؤكدون على سهولة الوصول.

كشف المشاركون أن لا وجود لمشاكل ومعوقات عشائرية محددة يمكن أن تظهر في حال التوسع باتجاه معين ولا تظهر في اتجاه آخر إذ أن مشاكل النزاعات حول الأرض موجودة في كل المواقع إلا أن حلها وتجاوزها ليس بالأمر الصعب وقد أعرب المشاركون عن إمكانية ملء الفراغات الكثيرة الموجودة ضمن الهيكل العمراني للمدينة،¹¹ كعن طريق استملاك الأراضي من أصحابها بما يعادل أثمانها بطريقة عادلة ومرضية لجميع الأطراف.

العلاقة مع البيئة المحيطة

فضل المشاركون أن تكون مدينتهم مرتبطة عضويا بالأهوار، كما أنهم رغبوا أن تكون المدينة مفتوحة على النهر، وأن توقع الفعاليات العامة على ضفة النهر لتحقيق أعلى ارتباط بصري من قبل العامة مع النهر بشكل يومي.

إما بخصوص طبيعة الاستعمالات التي يفضل المشاركون اقتراحها على ضفة نهر الفرات فقد تراوحت بين الترفيهية والسياحية انسجاما مع طبيعة النهر. إلا أن المشاركين برزوا قضية جديدة وهي أن أغلب الدور المشيدة على ضفة النهر حاليا هي للأغراض السكنية ولذلك ومن أجل إحداث تغيير

تقليل تدفق المترددين من سكان المناطق المجاورة إلى داخل المدينة للاستفادة من الخدمات اليومية التي يقدمها المركز، فمن الممكن أن نتوصل إلى حالة وسط، وذلك بوضع الخدمات الصحية والتعليمية في مواقع خارجية أو في أطراف المدينة، الأمر الذي لم ينتبه إلى إمكانيةه المشاركون.

وفي الحقيقة فلم يبد المشاركون أي حساسية من جراء زيادة تدفقات المترددين من المناطق المجاورة، الأمر الذي يعكس عمق العلاقة ووحدة النسيج الاجتماعي وكذلك إدراك الناس هنا بأهمية زيادة التبادل التجاري.

أما بخصوص سرعة نمو المدينة فقد أعرب المشاركون على أن يكون النمو متوازنا. وتبين عدم وجود كثير من التحفظات إزاء هجرة السكان إلى المدينة؛ بيد أنهم فضلوا أن تكون الهجرة بحدود معقولة، مبينين أن تقديم الخدمات للقرى، وكذلك تيسير عملية سكن العائدين ضمن قراهم، وكري الأتهار لهم وتزويدهم بالماء والكهرباء، من شأنه أن¹² يحد من سكنهم في أطراف مدينة الجبايش.

شكل واتجاهات التوسع

اختارت المجموعات التوسع ضمن المناطق الخالية شمال المدينة باعتباره بديلا ممكنا ومتيسرا، إلا إنها عادت مرة أخرى فاخترت التوسع باتجاه الضفة الأخرى للفرات. وعلى الرغم من ارتفاع كلفة مثل هذا الاتجاه، إلا أن المرء يمكن أن يتلمس مرة أخرى حلما ورغبة لدى سكان الجبايش بالتأكد، على أن منطقة نفوذهم كما يعتقدون تمتد لشملة رقعة الأهوار الوسطى والجنوبية. إن رغبتهم في امتداد مدينتهم إلى الضفة الأخرى من الفرات يعد مؤشرا قويا لهذه الرغبة.

وفي المدة التي قضاها أحد معدي هذا البحث في الجبايش، كان الحديث اليومي للناس يدور حول

تقوية الربط بين الجزر السكنية، معربين عن رغبتهم بزيادة عدد تلك الجسور مع تحسين تصميمها مستقبلا.

بيد أن المشاركين لم يؤيدوا إقامة جسور سيارات على الأنهار الفرعية.

ولم يبد المشاركون أي تحفظ بخصوص انتقال الناس مشيا عبر الجزر السكنية، مبينين أن انتقالهم عبر طريق الفرات أو الطريق العام في الوقت الحاضر مرده إلى عدم صلاحية الطرق الداخلية، وليس لانكفاء التجمعات السكنية وعدم تقبلها للمرور العابر. إلا أن سياق البحث يشير الى أن خصوصية المناطق السكنية محسوسة ومحترمة، لذلك يتجنب الناس المرور عبرها إلى منطقة السوق. وقد يكون وضع الأبنية العامة على ضفاف الأنهار الفرعية وتقوية محاور حركة المشاة من شأنه أن يوفر فضاءات عامة تقوي من الهيكل العمراني للمدينة وتزيد من التفاعل الاجتماعي وتتنوع الفضاءات الموجودة بداخلها والمفتوحة للحركة العامة.

الصناعات

اقترح المشاركون إقامة جميع الصناعات من ألبان وصناعة القصب والبردي وتعليب الأسماك والصناعات الحرفية التقليدية، كما أيد المشاركون فكرة أن تخصص منطقة صناعية لهذا الغرض.

وقد أبدى المشاركون تشكيكهم بقدرة بعض السكان بإقامة مشاريع صناعية خاصة، معللين ذلك بضعف الإمكانية المادية وقلة التجربة في هذا المجال.

وبينوا كذلك عدم وجود أي دعم أو تسهيلات مصرفية أو قروض يمكن أن تساعد السكان بإقامة مشاريع خاصة.

كما بين المشاركون عدم وجود أي مخاطر يمكن تصورها على البيئة من جراء إقامة مشاريع صناعية في المدينة.

اختياري متوازن فقد اقترح المشاركون أن تكون استعمالات الأرض في المرحلة اللاحقة مختلطة لتوفير الإطار القانوني لاستيعاب كل أنواع الاستعمالات على اختلافها.

وأكد المشاركون عدم رغبة أو قدرة السكان على تنفيذ مشاريع خاصة على ضفة نهر الفرات، والسبب في ذلك يعود إلى أن التفكير منصب حول المشاريع التي يمكن أن تنفذها الحكومة، فحيثما يرد مقترح بتطوير أو تنمية أو إقامة مشاريع، فإن الناس هنا تلقائيا يتوجهون نحو التفكير بالمشاريع التي تنفذها الحكومة فقط، من دون أن يتبادر إلى الذهن أن القطاع الخاص يمكن أن ينهض بمثل هذه المشاريع، ومرد ذلك طبعا إلى جملة من العوامل، منها الفكرة التي تكونت عبر عقود، والتي حصرت التنمية بالقطاع العام حصرا، ومنها عدم وجود قطاع خاص نشيط يمكن تصوره قادرا على القيام بتنفيذ مشاريع خاصة.

أما بخصوص ماهية المشاريع الخاصة التي يمكن للقطاع الخاص أو بعض سكان المدينة القيام بها على ضفة نهر الفرات، فقد اختار المشاركون بعد نقاش طويل المشاريع الترفيهية والمشاريع السياحية، مستذكرين بذلك أن مثل هذه المشاريع كانت موجودة في سبعينات القرن الماضي، ولو أنها كانت على مقياس صغير جدا.

لقد اختار المشاركون أن تسقط المشاريع العامة الثقافية والدينية على ضفاف الأنهار الفرعية، وهذا يمثل تصورا عمرانيا جيدا سيساعد في رسم الهيئة الحضرية للمدينة.

لقد أعرب المشاركون أيضا عن رغبتهم بإنشاء جسر أو أكثر تربط بين ضفتي نهر الفرات.

وفي معرض تقييمهم لمشروع المشهد الطبيعي المنفذ، بما في ذلك جسور المشاة التي أقيمت عليه، بين المشاركون إن هذه الجسور قد ساعدت على

السياحة

توجها لإمداد المناطق الفقيرة بالخدمات والبنى التحتية، بيد أنها بسيطة وبطيئة. وقد وافق المشاركون على ضرورة توفير قروض لتحسين واقع السكن، معربين عن إمكانية قيام السكان بتوحيد استقامة الاسيجة وتوحيد مواد البناء والإنهاء لتلك الاسيجة لقاء قروض بسيطة، وذلك للإسهام بتحسين الشكل الحضري للمناطق العشوائية. وبين المشاركون ان ظاهرة العشوائيات أخذت بالتزايد في الآونة الأخيرة، معللين ذلك بعودة المرحلين، فضلا عن نمو السكان طبيعيا. وقد بين المشاركون أن حل مشكلة العشوائيات يكمن في تنمية القرى وتزويدها بالخدمات.

الخدمات العامة

فضل المشاركون إنشاء الأبنية الإدارية الجديدة على جانبي الطريق العام (ناصرية - مدينة)، الذي يعتبر شريان المدينة. أما كراج السيارات، أي ساحة النقل العام التي تنطلق منها السيارات والرحلات من المدينة إلى المدن المجاورة، فقد فضل المشاركون موقعها الحالي، كما هو الحال بالنسبة لمركز الشباب.

أما المدارس الابتدائية فقد فضل المشاركون إنشائها ضمن المحلات السكنية وكذلك الحال بالنسبة للمستوصفات.

أما بالنسبة للمنطقة التجارية، فقد فضل المشاركون أن يعاد ربطها بالنهر، ولتجنب الازدحام فمن الضروري أن يصمم السوق بطريقة جيدة. كما فضل المشاركون خلق مراكز ثانوية للتسوق تخفف من الضغط الحاصل على السوق، وليتماشى ذلك مع الشكل الطولي للمدينة، فضلا عن تماشيه مع تراث المنطقة، إذ بين بعض المشاركون أن الجبايش سابقا كانت تضم مراكز ثانوية للتسوق إلى جانب السوق الرئيسي.

أجمع المشاركون على ضرورة إعادة النشاط السياحي للجبايش، مفضلين أن يأخذ النشاط السياحي شكل دور استراحة، ظنا منهم أن الفنادق لا بد أن تأخذ شكل الأبنية متعددة الطوابق، والتي ستؤثر على خصوصية السكان في مساكنهم، من حيث أنها ستؤدي إلى تأثير سلبي من ناحية الشرفية. لقد تطرق النقاش إلى أن الفنادق يمكن أن تأخذ شكل مباني ذات طابق واحد أو طابقين وليس بالضرورة أن تكون عالية الأمر الذي قابل استحسانا من المشاركين. وقد فضل المشاركون أن تكون المشاريع السياحية ضمن المدينة، كما نوه بعضهم إلى ضرورة إقامة الجزر السياحية، مبينين أن مثل هذه الجزر كانت موجودة سابقا. وبين غالبية المشاركين أنهم يتذكرون تلك السنوات التي كانت الجبايش تزخر بنشاط سياحي متميز، مبينين أن السبب في نشوء حركة سياحية في الجبايش كان يعود لأسباب بيئية وجغرافية، كونه مدينة أهوارية من جهة، ومن جهة أخرى كونها مرتبطة بطرق موصلات مع البصرة والناصرية، فضلا عن كونها ذات موقع متوسط.

14

ولم يبد المشاركون أية قيود أو تحديدات تذكر بخصوص السياح، مرحبين بكل الجنسيات العربية والأجنبية إلى جانب العراقيين، وهو ما يمثل الطبيعة العراقية المضيفة.

كما أكد المشاركون أن فعاليات بعينها يمكن أن تنجح هنا، مثل السياحة المعتمدة على الصيد والتجديف ومشاهدة الطبيعة الأهوارية.

تنمية المناطق الفقيرة

اقترح المشاركون كل أنواع الدعم الممكن لتنمية المناطق الفقيرة، ابتداء من خلق فرص عمل لاستيعاب الشباب العاطل عن العمل، إلى تطوير الصناعات التقليدية. وبين المشاركون أن هناك

المناقشة

أثبتت الممارسة أن سكان مدينة الجبايش، وخاصة أولئك الذين انخرطوا بالممارسة وعلى مدى يومين متتاليين، وأولئك الذين تمت مناقشتهم على مدى الشهر الذي سبق الممارسة، كانوا متفهمين لواقع ومستقبل مدينتهم، وقد أبدوا آراء قيمة، ونجحوا في بلورة رؤى قيمة يمكن استثمارها في وضع التصميم الأساسي لمدينتهم.

وقد تم تلخيص النتائج وتسليمها الى الشركة الاجنبية المكلفة باعداد التصميم الأساسي، حيث ثمنت عالياً النتائج التي تمخضت عنها الممارسة. وقد أكدت الشركة الاجنبية أن تلك النتائج كانت خير دليل للتوصل الى تصميم أساسي جيد، إذ ان الافكار والمواقف والحاجات والقرارات التي برزها المشاركون كانت من الشمولية والدقة والواقعية بشكل جعل وضع التصميم الأساسي عملية سهلة.

الاستنتاجات

أثبتت التجربة التي أجريت من خلال الممارسة آفة الذكر صحة فرضية البحث، وهي ان أسلوب المشاركة العامة في مجال التخطيط والتصميم الحضريين يمكن أن تتجح في حال تطبيقها ضمن مستوطنات حضرية بسيطة.

التوصيات

- ان أسلوب المشاركة العامة أسلوب ناجح ومفيد، يمكن تطبيقه في جميع مدن البلاد، بغض النظر عن حجمها السكاني.
- ان الأمر المهم في المشاركة العامة هو تحديد أهدافها، لذلك فمن الضروري جدا ان يتم تحديد الاهداف التي تتوخاها الممارسة.

إن القضايا الأكثر أهمية هنا، برأي السكان، هي نقص في كميات الماء الصالح للشرب، وسوء في نوعية الماء، وعدم وجود نظام للصرف الصحي وعدم وجود نظام لجمع القمامة.

إن المشكلة الأكثر خطورة والتي برزت من خلال النقاش هنا هي عدم وجود مناطق للطمر الصحي، إذ إن المياه تحيط بالمدينة من جميع جوانبها، الأمر الذي يدفع البلدية إلى إلقاء القمامة في الهور، وهو ما يشكل مشكلة بيئية خطيرة، يتطلب الأمر المباشرة بالتفكير بحلها.

ملكيات الأراضي

أكد المشاركون مرة أخرى وجود مشكلة فيما يتعلق بالملكيات، رغم أن الأراضي مسجلة في الغالب في دائرة التسجيل العقاري، وان السجلات متوفرة. وبالرغم من ذلك لا تجري في الوقت الحاضر كثير من عمليات الفرز والتسجيل بصورة رسمية.

وبين المشاركون أن المدينة تضم جميع أصناف الأراضي، وقد أقر المشاركون بوجود نزاع حول ملكيات الأراضي من جهة، ولكنهم يؤكدون أن هذا النزاع قابل للحل بالطرق التقليدية المعروفة. لقد أيد المشاركون أن مشكلة الادعاء بملكية الأرض تعد عقبة باتجاه التنمية، وان الهدف من وراء إثارة مثل هذه المشاكل هو الكسب غير المشروع، ويساعد على ذلك عدم تسجيل الملكيات من جهة، وضعف السلطة التنفيذية وغياب القانون من جهة أخرى.

السداد

يعتقد المشاركون أن السداد ضرورية، ولا يجدون انه من المبرر إنزال مستواها الآن. بيد أنهم يعتقدون أن الجدار المبني على الفرات غير ضروري، وقد لاحظنا أن البلدية قامت بإزالته فعلاً، ويقوم مقالو أثناء الفترة التي عقدت فيها هذه الورشة بتوسيع الكورنيش.

• من الضروري استتباط آليات مناسبة تتناسب مع الامكانيات المتاحة في الزمان والمكان المحددين، فليس المهم في المشاركة توفر قنوات اتصال وتواصل بعينها، بل المهم ان يتحقق مستوى معين من التواصل والحوار، بغض النظر عن القنوات المستخدمة، وما اذا كانت حوارات يتم اجراؤها في مضاييف الناس كما حصل في الجبايش، أم عن طريق شبكة الانترنت.

المصادر

1. Eric Damian Kelly and Barbara Becker, "Community Planning - an introduction to the comprehensive Planning", Island Press, 2000.
2. قانون ادارة البلديات، رقم (165)، لسنة 1964 المعدل.

3. Steiner, Frederick and Kent Butler, editors. "Planning and Urban Design Standards", Student Edition, Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, 2007.

4. James Q., Wilson, editor, "Urban Renewal", the record and Controversy- the MIT press, 1966.

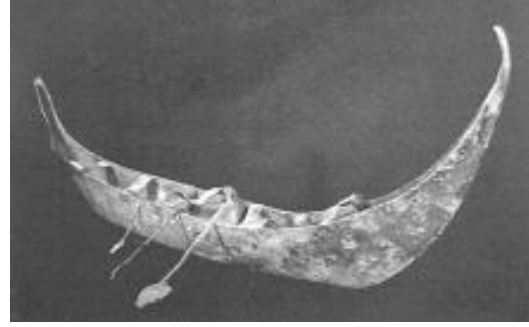
5. أحمد خالد علام، "تخطيط المدن"، مكتبة الانجلو المصرية، 1983.

6. John M. Levy, "Contemporary Urban Planning", 6th edition, Prentice Hall, Inc, 2003.

7. مصطفى شاکر سليم، "الجبايش - دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق"، أطروحة دكتوراه، 1955، مطبعة العاني، بغداد، 1970.

Ladder of citizen participation





شكل (4)
نموذج لمشحوف من العصر السومري أكتشف في
مدينة أورالأثرية



شكل (5)
قرية أهوارية في سبعينات القرن الماضي

قعة الأهوار

